

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة السادسة والعشرون
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد مونغبى (بنن)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع)

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة

تنظيم الأعمال

././

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.26
14 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-749, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

93-82224

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع) (A/C.2/48/L.10)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/C.2/48/L.10)

١ - السيد ياراميو (كولومبيا): عرض مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/C.2/48/L.10 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن أمله أن يعتمد بتوافق الآراء.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع) (A/C.2/48/L.11)

مشروع قرار بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/C.2/48/L.11)

٢ - السيد خاراميو (كولومبيا): عرض مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/C.2/48/L.11 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأشار بوجه خاص إلى أهمية الفقرة ٥، وقال إنه يأمل أن يعتمد هذا النص بتوافق الآراء.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (A/48/146 و Add.1)

٣ - السيد ديزاي (الأمين العام المساعدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): أشار إلى تقرير الأمين العام عن المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (A/48/146 و Add.1)، وقال إنه يود بيان الموقف الذي اتخذته الأمين العام في هذه المسألة استناداً إلى ما عرضته عليه الدول الأعضاء من وجهات نظر عديدة جداً. وإن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ١٩٩/٤٧، أن يكفل الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان المستفيدة الجديدة منذ البداية على أساس اتباع نهج متكامل وموحد ومبتكر وفعال من حيث التكلفة

(السيد ديزاي)

للتعاون الإنمائي ووجود فعلي في البلدان المعنية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا أن يقوم بتعزيز نظام المنسقين المقيمين بصورة تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني باتباع نهج متعدد التخصصات ومنسق تنسيقا كاملا بقيادة المنسق المقيم ولمصلحة البلدان المستفيدة.

٤ - وللوفاء بما أناطت به الجمعية العامة في هذا القرار من إسهام، باشر الأمين العام عملين مترابطين أحدهما مع الآخر. فقد أنشأ، من جهة، وعلى أساس النهج المبتكر الذي دعت إليه الجمعية العامة، مكاتب مؤقتة في البلدان المستفيدة الجديدة تعذر تكامل أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني ومدد ولايتها. ويعني ذلك من حيث الموضوع، تلبية طلبات الدول الأعضاء التي ترغب في تنسيق أفضل للأنشطة وتنفيذ لها في منظور متعدد الاختصاصات، وعلى الصعيد الإداري، من شأن هذه المبادرة أن تقلل من التكلفة وتزيد من الفوائد الممكنة للموارد المتاحة لأغراض تنفيذ البرامج. واستطرد قائلا إنه ينبغي الإعراب عن الأمل أن تبادر الوكالات المتخصصة إلى اختيار الاشتراك في هذه المكاتب، وقد رحبت لجنة البرنامج والتنسيق بقرار العمل صوب أكبر قدر من توحيد التواجد على الصعيد الميداني.

٥ - ومن ناحية أخرى، قام الأمين العام بتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وانطلاقا من قناعته بأن رؤساء هذه المكاتب الجديدة ينبغي أن يكونوا قادرين على مخاطبة البلدان المضيفة فيما يتعلق بالترتيبات المتصلة بعمل هيئات الأمم المتحدة، فإنه قرر منحهم لقب ممثلي الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، اعتبر الأمين العام أن ممثل الأمم المتحدة والمنسق المقيم هو بصورة طبيعية الممثل المقيم أيضا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد عين الأمين العام ممثلي الأمم المتحدة بعد أن وضع في حسابه المبادئ التوجيهية التي وضعت في الفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

٦ - وقال إن البعض قد عبر عن قلقه بصدد رؤية هذه المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة تؤدي واجبات سياسية لم تعهد بها الجمعية العامة لهذه المكاتب وذلك على حساب الأهداف الأساسية للتنمية. وتابع المتحدث قائلا إن الأمين العام حريص على أن يبين بصورة قاطعة تماما بأن هذه الشواغل ليس لها أي أساس بتاتا. وإذا كانت بعض أنشطة المكاتب المؤقتة، ولا سيما تنسيق المساعدة الإنسانية، لا تستجيب للتعريف المثبت للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فإنها تجري مع ذلك في إطار المبادئ التوجيهية الواضحة جدا والصادرة عن الجمعية العامة وبالاتفاق مع البلدان المعنية.

(السيد ديزاي)

٧ - وقال إن القلق قد ساور البعض بأن المكاتب المؤقتة، وأخيرا جميع المكاتب الخارجية، ربما ستكون مكلفة بمراقبة الحالة في موضوع حقوق الإنسان دون ترخيص من الجمعية العامة. وإن الأمين العام يوجه الانتباه إلى أنه عندما تطلب منه هذه الأخيرة أن يقوم بأنشطة تتصل بحقوق الإنسان، والدبلوماسية الوقائية، وصون السلم، سيتشاور مع الحكومات المعنية من أجل تحديد طريقة الوفاء مع موافقاتها بهذه المهمة. أي أن الأمين العام ليست لديه أية حال نية أن يعهد بمثل هذه الوظائف إلى المكاتب المؤقتة، ما عدا الحالات التي يطلب فيها إليه صراحة أن يقوم بذلك ومن الجدير بالملاحظة مع ذلك أن الحكومات تطلب بصورة أكثر فأكثر إلى الأمم المتحدة تقديم مساعدة تقنية في إطار عملية إقامة الديمقراطية ولا سيما العملية الانتخابية.

٨ - وقال المتحدث أيضا إن الأمين العام مقتنع بأن تجربة المكاتب المؤقتة كانت إيجابية وأن البلدان المعنية قد استفادت من وجودها بصورة كبيرة. والمهمة الرئيسية لهذه المكاتب والتي ستستمر في أدائها تتمثل في الاستجابة لاحتياجات التنمية في البلدان المعنية، بما في ذلك لدى الاقتضاء تقديم مساعدة إنسانية متضافرة.

٩ - السيد خاراميو (كولومبيا): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وعن الصين فقال إن هذه البلدان ستقدم قريبا، في نهاية مشاورات تجريها الآن، آراءها بشأن المواقف الجديدة للأمين العام.

١٠ - السيد فرناندز دي كوسيو (كوبا): قال إنه يفهم أن الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة قدم في بيانه الاستهلالي آراء جديدة من الممكن أن تكون لاغية ليس فقط لتقرير الأمين العام عن المسألة بل وكذلك للميزانية البرنامجية المقترحة المتصلة بالمكاتب المؤقتة. وعلى هذا فإنه يأمل أن تقدم الأمانة العامة توضيحات بشأن هذا الموضوع.

١١ - السيد أريلانو (المكسيك): انضم إلى الملاحظات التي أبدأها ممثل كوبا وطلب أن يعمم البيان الاستهلالي للأمين العام المساعد بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

١٢ - السيد ديزاي (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن بيانه، الذي يمثل الموقف الحالي للأمين العام، يتناول فقط النقاط الأساسية لهذه المسألة.

١٣ - الرئيس: اقترح أن يصدر بيان الأمين العام المساعد في جميع اللغات الرسمية.

١٤ - وقد تقرر ذلك.

١٥ - السيد سليفواغن (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي مذكرا بأن فكرة توحيد عمل هيئات الأمم المتحدة على الصعيد الميداني ليست فكرة جديدة وأنها تستجيب للهموم المتعلقة بتحسين الأداء وتعميق التعاون وزيادة المردودية إلى أقصى حد ممكن. وقال إن الأنشطة التنفيذية لها سمات جوهرية تتمثل في حيادها، وطابعها العالمي وتنفيذها لصالح البلدان النامية التي تطلب ذلك حسب سياساتها وأولوياتها. وأضاف أن على هيئات الأمم المتحدة الالتزام أيضا بأن تكون ناشطة على الصعيد الإنساني، وأن للمكاتب المؤقتة مهمة ذات شأن في هذا القطاع. وأخيرا، فإن المكاتب المؤقتة من الممكن أن تكون لها وظائف إعلامية حيث تكون هناك الحاجة إلى ذلك وبعد أن تكون الجمعية العامة قد استعرضت هذا الموضوع.

١٦ - وقال إن المكاتب المؤقتة كانت قد أنشئت خلال السنة المنصرمة وينبغي أن تكون قادرة على الاستمرار في عملها وأن يكون في الإمكان فتح مكاتب أخرى خلال فترة ميزانية السنتين الحالية، وفي حدود الموارد المتاحة وبموافقة الجمعية العامة. وفيما بعد يمكن لهذه المكاتب بعد استعراض دورها وأدائها في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، أن تصبح مكاتب متكاملة.

١٧ - ومضى المتحدث قائلا إنه لا بد من تعيين المسؤولين عن هذه المكاتب على أساس معرفتهم بقضايا التنمية والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وإن قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ يطرح المعايير الضامنة للاختيار الملائم، حيث أولي اهتمام خاص لكفاءة المرشحين، وفي معظم الحالات، يقوم نفس الشخص الذي هو عادة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بممارسة وظائف الممثل والمنسق المقيم.

١٨ - السيد كيدر يافتسييف (الاتحاد الروسي): قال إن قرار الأمين العام الذي اتخذه في عام ١٩٩٢ بإنشاء مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة وفي جورجيا قد أتاح المجال لهذه البلدان للاستفادة من وجود الأمم المتحدة في فترة صعبة بالنسبة لها، وهي فترة انتقالها إلى اقتصاد السوق.

١٩ - وقال إن إنشاء وطرائق تشغيل هذه المكاتب مبينة بصورة مستفيضة في تقرير الأمين العام (A/48/146/Add.1) وإن وفد الاتحاد الروسي يؤيد الآراء والاقتراحات التي انطوى عليها هذا التقرير. وإن منظومة الأمم المتحدة في الواقع يمكنها عن طريق نهج متكامل وموحد، يضع في الحسبان أيضا الاحتياجات

(السيد كيدريافتسيف، الاتحاد الروسي)

المتعلقة بكل بلد، أن تحل كل مجموعة المشاكل التي تواجهها البلدان التي تمر بفترة انتقال في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية، والإنسانية والإيكولوجية.

٢٠ - وبناء على ذلك، وعلى نحو ما أدلى به السيد ديزاي في خطابه الاستهلالي، ينبغي مراعاة احتياجات البلدان واحترام سيادتها الوطنية، وإن هذا الشكل من أشكال التمثيل الذي يعتبر مؤقتا والذي يتم على سبيل التجريب، لا يشكل أية سابقة ولا يعرض لأية مخاطر تتعلق بالتسييس.

٢١ - وقال ممثل الاتحاد الروسي أيضا أنه يجدر استعراض أنشطة هذه المكاتب في ضوء الفقرة ٤٩ من القرار ١٩٩/٤٧ الذي تناول الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة، والتي من أهم مبادئها ما يتمثل بنظر الوفد الروسي في "النهج المبتكر". وقال إن المكاتب المؤقتة عليها، مع مراعاتها للاحتياجات الخاصة بكل بلد وتطبيقها هذا النهج المبتكر، وإضافة لوظائفها التقليدية، أن تقوم بأنشطة ذات طابع إنساني وأن تتولى نشر المعلومات.

٢٢ - وقال المتحدث إن أنشطة هذه المكاتب المؤقتة تحدد بموجب المشاورات التي تجرى مع حكومات الدول المستفيدة وتشكل دائما محلا لاتفاقات ثنائية، طبقا لروح ومنطوق قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ويرى الوفد الروسي أن هناك مصلحة متزايدة تستدعي إجراء دراسة مستفيضة لتنظيم هذه المكاتب وأنشطتها بغية تحديد وسائل تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، لأنه ليس هناك من يساوره الشك بأن أحد الأهداف الأساسية في هذا المجال هي القيام بأفضل تنسيق لما تضطلع به جميع الهيئات التي تعمل ميدانيا والفضل في ذلك يعود بوجه خاص إلى تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي الذي أبرم اتفاقا خاصا مع الأمين العام للأمم المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه الأخير فيما يتعلق بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في أراضيه يرى أن هذا النموذج الجديد للتمثيل يقدم لجميع الأجهزة، والصناديق، والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إمكانية تعزيز مساعدتها للاتحاد في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ تنميته. وقال المتحدث في خاتمة كلمته إنه يكرر أن هذا الاتفاق لا يشكل برأيه أية سابقة.

٢٤ - السيد ني هياليانغ (الصين): شكر السيد ديزاي على خطابه الاستهلاكي. وقال إنه على نحو ما أدلى به ممثل كولومبيا، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وبالنيابة عن الصين، فإن الموقف الجديد للأمين العام الذي عرض في هذا الخطاب ينبغي أن يكون محل دراسة متعمقة قبل القيام بتقييمه.

٢٥ - السيد سوشاريبا (النمسا): شكر السيد ديزاي على استعراضه الذي يتسم بحكمة بالغة وأثنى على الأمين العام لتقريره المتعلقة بالمكاتب المؤقتة للأمم المتحدة (A/48/146/Add.1).

٢٦ - وقال إن انشاء مكاتب مؤقتة في سبعة من بلدان رابطة الدول المستقلة يستجيب بطريقة مرضية جدا للطلب الذي وجهته الجمعية العامة الى الأمين العام في قرارها ١٩٩/٤٧.

٢٧ - وإن من دواعي التشجيع أن ترحب لجنة التنسيق الإدارية بقرار الأمين العام المتعلق بالعمل على توحيد وجود منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني. ونظرا لترابط مختلف جوانب التنمية المستدامة، فيجدر في الواقع أن توسع نطاق النهج المتكامل بحيث يشمل الخطة الإدارية. وليس لمنظومة الأمم المتحدة سوى الاستفادة من نهج لعملها يكون أكثر تكاملا وأكثر توحيدا.

٢٨ - وأعلن أن الوفد النمساوي يقدم بناء على ذلك، دعمه التام لاقتراح الأمين العام الهادف الى إجراء مزيد من التوحيد لوجود الأمم المتحدة في البلدان، وأنه ينظر بصورة جادة جدا الى الشواغل التي أعرب عنها عدد من الوفود. وأوضح أنه لا يمكن إنشاء أي مكتب مؤقت إلا بناء على رغبة البلد المضيف وعلى طلب يقدم بصورة صريحة. ومن ناحية أخرى، ربما يكون من الأضمن إنشاء مكاتب مؤقتة بصورة خاصة في البلدان التي ليس فيها حتى الآن وجود للأمم المتحدة وتكليفها بالأنشطة ذات الطابع الإنساني وبنشر المعلومات عن منظومة الأمم المتحدة بوجه عام.

٢٩ - وذكر أن مسألة إقامة توازن بين التقيد بالتقاليد والبحث الشجاع عن المبتكرات يشكل مهمة عسيرة، ولكن الوفد النمساوي على يقين بأن اللجنة الثانية ستتوصل الى توافق آراء بشأن هذه المسألة وإنما على استعداد للاشتراك في التماس هذا التوازن.

٣٠ - السيدة فولكوف (كندا): قالت إن ممثل عن كندا قد توجه في الصيف الماضي الى أوزبكستان في إطار زيارة ميدانية نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أتاحت له فرصة مقارنة المكتب المؤقت المنشأ في هذا البلد مع آليات الأمم المتحدة في بلدان أخرى.

(السيدة فولكوف، كندا)

٣١ - فنيما يتعلق بأنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، إذا كان المطلوب هو البحث على الصعيد الميداني عن علاقة تناسب بين التكلفة والحد الأقصى من الفعالية مع الحصول على أفضل نتائج ممكنة، فمن الجدير الإشارة إلى أن النتائج الأكثر فاعلية ليست بحكم الضرورة أكثرها تحقيقاً للوفورات وإن تحقيق الهدف ذاته قد يتطلب حلولاً مختلفة حسب البلدان.

٣٢ - وفي البلدان التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور محدود نسبياً، من الممكن تحقيق وفورات أكثر في حالة تجميع كل الدوائر في مكتب واحد. غير أنه نظراً لأن أحد المزايا الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية هو حيادها، فإن فاعليتها قد تتعرض إلى المخاطر في حالة إدماج الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة في دورها السياسي. ولذلك فإن الوفد الكندي يرحب بما أكد عليه السيد ديزاي بأنه لن يكون لهذه المكاتب أي دور سياسي على الإطلاق.

٣٣ - ونظراً إلى أن الظروف ليس متماثلة بالنسبة لجميع الحالات فلا يوجد ثمة حل عالمي. وقالت إن من الملاحظ في عدد كبير من البلدان، أن النظام الحالي - المتمثل بتعيين منسق مقيم يكلف بالإشراف على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة - يشكل نموذجاً يحتذى. وفضلاً عن ذلك، فإن من الضروري أن يحدد البلد المضيف احتياجاته بنفسه وبصورة واضحة.

٣٤ - وأوضحت أن هذه العملية تتفق تماماً مع روح القرار ١٩٩/٤٧ المتعلق بالأنشطة التنفيذية الذي أعلنت فيه مبادئ تم التوصل إليها بعد مداورات طويلة بين الدول الأعضاء.

٣٥ - وأعلنت، في ختام بيانها، أن كندا ترى أن حالة بعض البلدان تستدعي حلاً يتم تحضيره بكل دقة تتقيد بالمواعيد وأنه يتوجب على الأمم المتحدة أسوة بحالة الاتحاد السوفياتي سابقاً، أن تسعى، بكل ما في وسعها، إلى تنفيذ المبادئ المعلن عنها في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ قبل أن تتوخى اتخاذ تدابير أخرى.

٣٦ - السيدة راديشوفسكا - بروشويس (بولندا): قالت إنها ترى أن اعتماد منظومة الأمم المتحدة نهجاً متكاملًا للتعاون من أجل التنمية هو عمل إيجابي يفسح المجال لجميع الهيئات المتعددة الأطراف والهيئات الثنائية أن تعمل معاً ووضعة في اعتبارها في آن واحد احتياجات شتى البلدان والمشاكل التي تحدث على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

(السيدة راديشوفسكا - بروشويس، بولندا)

٣٧ - وذكرت أن الوفد البولندي يرى، هو بدوره أيضا، أن أنشطة مكاتب الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مطابقة تماما لأحكام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وأن يتم تنفيذها طبقا لسياسات وأولويات التنمية في البلدان المعنية. كما ينبغي أن يتم الاضطلاع بها بصورة طوعية وبدون مقابل وأن تسمح بتلبية احتياجات البلدان بطريقة مرنة.

٣٨ - وقالت إن الميادين الرئيسية الثلاثة (الأنشطة التنفيذية، ونشر المعلومات والمساعدة الإنسانية) ينبغي أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرات الوطنية وبعملية تحقيق الديمقراطية. وأوضحت أن من شأن تحسين إدارة الآليات القائمة بالفعل أن يتيح المجال بلا ريب لاعتماد هذا النهج المتكامل، والموحد والفعال والمبتكر، القادر على تلبية الاحتياجات الفورية للبلدان المعنية.

٣٩ - وأشارت الى أن باستطاعة المكاتب المؤقتة تيسير الاتصالات مع هيئات الأمم المتحدة بالنسبة للدول الأعضاء التي تود الاستفادة من مساعداتها، ولاسيما الدول المستقلة حديثا والدول التي تمر بمرحلة انتقالية وتواجه صعوبات جديدة غير مرتقبة. ولتسهيل تحقيق تعاون أوثق بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتلقية، من الممكن أيضا إلحاق مراكز الأمم المتحدة للإعلام بمكاتب أخرى للأمم المتحدة مثل مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٠ - وسيكون من المفيد أن يقدم الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن مجمل أنشطة جميع المكاتب المؤقتة التي أقيمت بالفعل والمكاتب التي يجب إنشاؤها (في الاتحاد الروسي وفي إريتريا).

٤١ - وبما أن هذه العملية هي تجريبية الى حد ما ونظرا لعدم وجود اعتمادات في الميزانية العادية لهذه العملية، فإن هذه المكاتب تحمل اسم "مكاتب مؤقتة" وسيقرر في المستقبل ما إذا كان من الممكن تحويلها الى "مكاتب متكاملة للأمم المتحدة". وختمت بيانها قائلة إن الوفد البولندي على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل استكمال هذه الصيغة ويأمل في أن تواصل المنظمة إسهامها في تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - السيد غوميني (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا، التي هي أحد البلدان السبعة التي أنشئ فيها مكتب مؤقت للأمم المتحدة، لم تتصور أثناء توقيعها للاتفاق المتعلق بإنشاء هذا المكتب، الى أي حد ستتسم هذه

(السيد غوميني، أوكرانيا)

المسألة بطابع التسييس. وأعرب عن أمله في أن تتصرف اللجنة الثانية طبقاً لروح المبادئ الكبيرة للأمم المتحدة وعلى نحو لا يسمح بالإضرار بمصالح البلدان المتلقية.

٤٣ - وذكر أن الوفد الأوكراني يرى، بعد أن درس بعناية تقرير الأمين العام (A/48/146/Add.1)، أن القرار الذي اتخذته الأمين العام بإنشاء سبعة مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة إيجابي للغاية وأن وفد أوكرانيا يؤيد عزم الأمين العام على تنظيم أنشطتها على أساس اتباع "نهج متكامل، وموحد، وفعال، ومبتكر في عمليات التعاون الإنمائي". ومن الممكن القول إن استخدام نموذج جديد لتوسيع برامج المساعدة التقنية في بلدان رابطة الدول المستقلة يشكل المرحلة الأولى لتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ الصادر عن الجمعية العامة، والذي يصور الجهود التي بذلها الأمين العام لتكثيف أنشطة المنظمة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بحسب احتياجات العصر الحديث. وأن المشاكل التي تعرضت إليها البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال على نحو لم يسبق له مثيل هي التي تحدد النهج المتكامل الذي اعتمده المكاتب المؤقتة. كما لاحظ الأمين العام، أن إنشاء المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة لم يقصد به عرقلة عمليات آليات التنسيق القائمة أو استبدالها، وإنما ينبغي أن يساعد على تحقيق وجود للأمم المتحدة في البلدان المعنية، يكون أكثر شمولاً وأكثر توحيداً.

٤٤ - ومضى قائلاً إن وظائف المكتب المؤقت للأمم المتحدة المنشأ في كييف محددة بصورة جلية في اتفاق أبرم بين الحكومة الأوكرانية والأمم المتحدة، تم بمقتضاه تعاون المكتب مع السلطات الوطنية في تنفيذ برامج المساعدة المتصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ولاسيما تدريب الموظفين. كما أن المكتب يعمل على تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وبعبارة أخرى، لا تخرج وظائف المكتب المؤقت للأمم المتحدة في أوكرانيا عن إطار الأنشطة التنفيذية. ويكفي القول على سبيل المثال إن المشروع الأول المتعدد العناصر للمساعدة التقنية المقدمة إلى أوكرانيا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع بمساعدة مباشرة من المكتب المؤقت. ولا بد أيضاً من أن يقوم المكتب بتسهيل إدارة وتنسيق برامج المساعدة التقنية على الصعيد الوطني بفضل قاعدة بيانات نظام تحليل التعاون من أجل التنمية وخدمات الخبراء والمستشارين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٥ - وقال إن المكتب المؤقت قد اتخذ الإجراءات المطلوبة لتنظيم الخدمات الاستشارية المستلزمة في ميادين صياغة برامج تدريب الكوادر، وإصلاح القطاع المالي، والتخصيص وإنشاء آليات تستهدف اجتذاب المستثمرين الأجانب. ومن المهم أن يحرص المكتب المؤقت المنشأ في كييف على تطوير برامج التعاون

(السيد غوميني، أوكرانيا)

عن طريق تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية وإنشاء اتصالات مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية. ومن الممكن، في هذا الصدد، إنشاء صناديق صغيرة تركز لتنمية المشاريع الصغيرة وتمويلها جزئياً من قبل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وإن أوكرانيا من جانبها، على استعداد للمشاركة بفعالية في تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان النامية.

٤٦ - وأعلن أن الوفد الأوكراني يدعم المبادئ الناظمة للمفهوم الحالي للمكاتب المؤقتة والمعلنة في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام (A/48/146/Add.1). ويرى أن من الأهمية بمكان أن يكون وجود الأمم المتحدة على صعيد البلدان أكثر توحيداً، ولذلك يبدو من المناسب تماماً أن يعهد بمسؤولية الأنشطة ذات الطابع الإنساني إلى المكاتب المؤقتة. من ناحية أخرى فإن تحويل هذه المكاتب المؤقتة إلى "مكاتب متكاملة للأمم المتحدة"، هو عمل إيجابي تماماً شريطة عدم إناطة أية مهام سياسية بحته بهذه المكاتب على نحو ما ابداه عدد من الوفود. وكذلك ينبغي أن تكون العلاقات بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء منظمة بصورة دقيقة عن طريق اتفاقات ثنائية، وأن تعمل المكاتب فقط لمصلحة البلدان التي أنشئت فيها، وفضلاً عن ذلك لا ينبغي ممارسة أية ضغوط على المكاتب في هذا الميدان.

٤٧ - ورغم أن القواعد القانونية لوضع نهج متكامل لتمثيل الأمم المتحدة في البلدان واردة بالفعل في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٨٢/٤٦، فمن الواضح أنه من الضروري نظراً للظروف القائمة أن تصدر الجمعية العامة تعليمات محددة لتأييد إبقاء المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، واختتم بيانه قائلاً، إن الوفد الأوكراني الذي أسهم سابقاً، من جانبه في صياغة هذا القرار مستعد لمتابعة الحوار البناء بشأن هذه المسألة.

٤٨ - السيد نوفريزوف (أذربيجان): قال إن أذربيجان تعلق أكبر قدر من الأهمية على استعراض هذا البند وترحب بحرارة بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في أذربيجان على الصعيد السياسي وكذلك في مجال التنمية. وأشار إلى أن إنشاء هذا المكتب، في الوقت الذي تمر فيه أذربيجان بفترة شاقة للغاية، هو عمل مبرر تبرير تام. ولكن لسوء الطالع، كانت النتيجة حدوث عدوان مسلح أدى إلى احتلال ما يزيد على ٢٠ في المائة من الأراضي الأذربيجانية وظهور ما يزيد على مليون لاجئ ومشرّد. وقد كانت هذه المسألة موضع دراسة متتالية لعدة مرات من قبل مجلس الأمن، الذي طلب إلى الأمين العام تقريباً على الدوام أن يقدم تقريراً عن الحالة. ونظراً إلى أن المعلومات المطلوبة كانت تتسم بصفة أساسية بالطابع السياسي والعسكري، فإن رئيس المكتب المؤقت للأمم المتحدة اضطر للتوجه إلى المواقع بذاتها، وفي آخر مرة جاء إلى منطقة زنجويلان، حيث شاهد مدى التدمير الذي لحق بعشرات المجمعات وأعمال الحرائق والتدمير

(السيد نوفريزوف، أذربيجان)

التي حصلت في منطقة كانت في السابق مترفة، يبلغ عدد سكانها قرابة ٦٠ ٠٠٠ نسمة. ومن الممكن أن نتصور بسهولة مدى الجهود والوسائل المالية التي كان يستدعيها إيفاد بعثة تقصي الحقائق لولا وجود المكتب المؤقت في باكو.

٤٩ - وأوضح أن المهمة الأخرى الهامة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المؤقت في باكو يتعلق بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية في مجال برنامج تقديم المساعدة الإنسانية. وقال إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل غير مكترث إزاء وجود مليون لاجئ ومشرد في جمهورية لا يربو عدد سكانها على ٧ ملايين نسمة. وأضاف أن الحجم الكلي للمساعدة التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة يتجاوز ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥٠ - وأخيرا، فإن المكتب المؤقت أسهم بصورة مجدية تماما في توزيع المعونة التي تتلقاها أذربيجان. كما أنه يساهم في إعداد برامج التنمية، ولاسيما في المجال الإيكولوجي.

٥١ - ولكل هذه الأسباب، تود أذربيجان بحرارة أن يتابع المكتب المؤقت ممارسة نشاطه.

٥٢ - السيدة اكزبرغ - هانزن (الدانمرك): تحدثت باسم بلدان شمال أوروبا التي عملت دوما من أجل تحقيق أفضل تنسيق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، والتي تؤيد الآن دون تحفظ مبدأ النهج المتكامل الذي تم بموجبه إنشاء مكاتب مؤقتة في سبعة بلدان من رابطة الدول المستقلة. وقالت إن بلدان شمال أوروبا ترحب أيضا بالآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/48/146/Add.1).

٥٣ - وأعلنت أن بلدان شمال أوروبا تلاحظ أن تعزيز نظام المنسقين المقيمين كان تجربة إيجابية من شأنها إتاحة الفرصة لتعزيز مفهوم النهج المتكامل وفكرة تحقيق وجود موحد للأمم المتحدة على صعيد البلدان.

٥٤ - كذلك ترحب هذه البلدان بعزم الأمين العام على التفاوض بشأن المركز القانوني لهذه المكاتب وعلاقتها مع البلد المضيف: الأمر الذي يعتبر ضمانا لتحقيق تعاون تام بالنسبة للمستقبل.

(السيدة كزبرغ - هانزن، الدانمرك)

٥٥ - وقالت إن بلدان شمال أوروبا مع تقديرها التام للمزايا الأكيدة التي يتسم بها تحقيق وجود أكثر توحيدا للأمم المتحدة ترى أن الجهود المبذولة في هذا المجال ينبغي أن تتجه في الطريق الذي رسمته الجمعية العامة، ولاسيما في قرارها ١٨٢/٤٦ و ١٩٩/٤٧. كما ينبغي الحصول على قدر أكبر من الخبرة وجمع المزيد من المعلومات قبل أن تقرر الجمعية العامة اعتماد طرق جديدة في هذا الميدان.

٥٦ - وأوضحت أن الأمين العام يتوخى في تقريره توسيع مسؤوليات ممثل الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب، كما ترى بلدان شمال أوروبا، قدرا أكبر من التجربة بالنسبة للمكاتب المؤقتة على النحو الذي هي فيه حاليا. وإنه من السابق لأوانه أن يعهد للمنسق المقيم بمسؤوليات واسعة.

٥٧ - وأخيرا، فيما يتعلق بالتمويل، قالت إن بلدان شمال أوروبا ترى وجوب استهداف توزيع واضح ومنصف للتكاليف بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانيات المنظمات العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة.

٥٨ - السيد بيغوروف (بيلاروس): ذكر بأنه في شباط/فبراير ١٩٩٢ أدرج مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيلاروس ضمن البلدان المستفيدة من مساعدة تقنية لأغراض التنمية وإنه، منذ عام ونصف، أصبحت بيلاروس شريكا ناشطا للتعاون من أجل التنمية المضطلع به في إطار الأمم المتحدة. وقد تم تيسير هذه العملية بصورة كبيرة بسبب القرار المتعلق بفتح مكتب مؤقت للأمم المتحدة في مينسك، وهو المكتب الذي أصبح عنصرا متماسكا للتفاعل بين حكومة بيلاروس وعدة هيئات تابعة للأمم المتحدة. وقال إن حكومة وشعب بيلاروس يرحبان بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام في هذا الشأن وقد بادر الى انشاء الظروف المطلوبة من أجل تحقيق التشغيل السليم للمكتب المؤقت. وقد سعى هذا المكتب، منذ البداية، الى العمل بتنسيق مع بيلاروس في موضوع التنمية، والمساعدة الانسانية ونشر المعلومات عن الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إنه ينبغي الترحيب أيضا بالعمل الذي قام به الأمين العام للاضطلاع بالأنشطة التنفيذية للتنمية على أساس اتباع نهج متكامل، وموحد، وفعال ومبتكر للتعاون الإنمائي وذلك طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

٥٩ - ومضى قائلا إن المكتب المؤقت في مينسك يستند الى اتفاقات نموذجية تحكم التعاون بين حكومات البلدان المستفيدة وهيئات الأمم المتحدة. وقد أتاح المكتب المجال لوضع برنامج للبلاد على الأجل القصير وصياغة أوصاف مشاريع مكرسة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الانتقال. وإن وجود المكتب المؤقت بحد ذاته وممارسة نشاطه يساعدان في الواقع حكومة بيلاروس على القيام بإصلاحات

(السيد بيغوروف، بيلاروس)

واسعة اجتماعية - اقتصادية والتغلب على نتائج كارثة تشيرنوبيل. وإن المكتب يسهم على نحو مجد في دمج بيلاروس في الاقتصاد العالمي. وقال إن بيلاروس تؤيد الرأي الذي عبر عنه الأمين العام في الفقرات ١٠ إلى ١٤ من تقريره (A/48/146/Add.1) عن أنشطة المكتب.

٦٠ - وتابع قائلاً إنه يجدر الترحيب بالنهج المتكامل، والموحد والفعال والمبتكر للتعاون الإنمائي، الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٩٩٤/٤٧ و ١٨٢/٨٦، ويستحسن كما لاحظ الأمين العام، أن يجري من الآن فصاعد استعراض منتظم لهذه المسألة بالنسبة لكل جوانبها مع أخذ ميثاق الأمم المتحدة في الاعتبار.

٦١ - وترى بيلاروس أن الظروف متوفرة الآن من أجل وجود متكامل للأمم المتحدة في البلاد. ويتعين أن توافق الجمعية العامة على إنشاء المكاتب السبعة القائمة فعلاً والمكاتب التي تجري الاستعدادات لاقامتها في أسمره وفي موسكو، وينبغي أن تتم المصادقة على الاقتراحات الخاصة بتمويل هذه المكاتب والمقدمة في مشروع الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وأخيراً، من الضروري أن تحدد الجمعية العامة بوضوح ولاية هذه المكاتب وإن وفد بيلاروس قد بدأ فعلاً في الاعداد لهذه المسألة.

٦٢ - السيد سوزيدليس (ليتوانيا): تحدث باسم دول البلطيق الثلاث، التي قال إنها تتابع باهتمام المناقشات الجارية وليس بوسعها إلا الترحيب بوجود مكاتب منسقين مقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عواصمها. وقال إن التخوفات التي أبديت بصدد المكاتب المؤقتة ليس لها أي أساس.

٦٣ - وقال المتحدث إن الأمين العام قد أشار في تقريره إلى الجمعية العامة (A/48/146/Add.1)، إلى ضرورة تقديمه إلى المجتمع الدولي "صورة الأمم المتحدة كنظام متكامل تستطيع مقوماته أن تعمل سوياً". وقال إن بلدان البلطيق تؤيد دون أي تحفظ جهود الأمين العام المبذولة لهذا الغرض.

٦٤ - وذكر أن مشاكل انتقال البلدان ذات الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تستدعي استجابة ملائمة من المجتمع الدولي وهي تتطلب نهجاً عالمياً للتنمية والتزاماً من منظومة الأمم المتحدة. وإن الوجود المتكامل للأمم المتحدة سيسمح بإجراء تقييم محدد لاحتياجات البلدان وبتنسيق التخطيط علاوة على تقييم نتيجة البرامج. ولذلك فإن دمج المكاتب على الصعيد الميداني يعتبر تدبيراً ملائماً ومرضياً من ناحية تناسب الفعالية مع التكلفة، لأن ذلك يتيح المجال لترشيد المساعدة وتجنب الاستخدام المزدوج.

(السيد سوزيديلس، ليتوانيا)

٦٥ - وقال إن التخوفات التي أعربت عنها بعض الوفود فيما يتعلق بتدخل دولة كبرى تكذبها الوقائع. حيث أن تجارب بلدان البلطيق تثبت أن جميع الأنشطة من الممكن وينبغي تنسيقها دائما والشروع بها فقط في حالة الحصول على موافقة الحكومات المعنية.

٦٦ - وقال إن المنسقين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يعملون في بلدان البلطيق قد أسهموا، بمساعدة الحكومات، في تحقيق عمل الأمم المتحدة على صعد عديدة: التنمية الاقتصادية، والمساعدة التقنية ونشر المعلومات. وإضافة لذلك، فقد ساعدت مكاتبهم على تنسيق وتيسير زيارات كبار موظفي الأمم المتحدة (وذلك على سبيل المثال بمناسبة الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية) وكذلك بشأن مختلف بعثات منظمات منظومة الأمم المتحدة. كان من الممكن أن تكون النتائج قاطعة أكثر لو كان التنسيق والتكامل داخل منظومة الأمم المتحدة في حالة أفضل، ولذلك من اللازم بذل جهود أخرى في هذا الصدد. ولهذا تؤيد بلدان البلطيق بحزم الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام فيما يتعلق بتحويل المكاتب المؤقتة إلى "مكاتب متكاملة" ورصد الاعتمادات اللازمة لنجاح شبكة المكاتب المتكاملة للأمم المتحدة.

٦٧ - السيد بلاني (الولايات المتحدة): أعلن عن ترحيبه بتقرير الأمين العام المكرس للمكاتب المؤقتة للأمم المتحدة. وقال إن هذا التقرير يعالج من المسائل الهامة التي ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل التأمل فيها، والأمانة العامة، وشتى الصناديق، والبرامج والوكالات التي تشكل منظومة الأمم المتحدة.

٦٨ - وقال إن الولايات المتحدة أسوة بالعديد من الدول الأعضاء الأخرى تقف منذ زمن طويل مدافعة عن إجراء أفضل تنسيق لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، بل وأكدت أنه يتعين على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في العمل الميداني أن تتقاسم الأماكن. وأن الوضع الدولي الجديد يوفر فرصة لا مثيل لها لوضع هيكل متسق وعملي لمنظومة الأمم المتحدة، يكون بوسعه أيضا تلبية الاحتياجات المحددة والمشروعة للبلدان مع احترام تطلعات مختلف الشعوب وتقديم المساعدة الاقتصادية، والاجتماعية والتقنية الفعالة.

٦٩ - وقال إن القرار ١٩٩/٤٧ يقدم عناصر ثمينة لتعزيز التنسيق، وإن أحد هذه العناصر الهامة هو دعم نظام المنسقين المقيمين. ولا ريب، أنه لا ينبغي أن ينظر إلى المكتب المؤقت للأمم المتحدة بوصفه حلا دائما بديلا لنظام المنسقين المقيمين الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في القرار ١٩٩/٤٧. بل على النقيض من ذلك، لا بد أن يعمل المكتب المؤقت على تحقيق استكمال مفيد لجهود تنسيق وترشيد أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني. بيد أنه ينبغي، قبل الموافقة على إنشاء المكاتب المؤقتة إجراء تحليل

(السيد بلاني، الولايات المتحدة)

متعمق لمفهوم المكتب المؤقت والخبرة المكتسبة والقيام بوجه خاص بتحديد المدى الذي يمكن أن يكون لهذه المكاتب في نطاقه مسؤوليات تذهب الى أبعد من الأهداف والغايات التقليدية للأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية؛ والعلاقة بين ممثل الأمم المتحدة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دوره التقليدي كمنسق مقيم، والمدراء الذين يمثلون على الصعيد الميداني الصناديق، وبرامج وهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ وأخيرا، الآثار المترتبة في الميزانية، على الأجلين الطويل والقصير ومصادر التمويل.

٧٠ - وإذا كانت هذه المشاكل لا تعتبر جديدة، فإن الدول الأعضاء، والأمانة العامة والصناديق والبرامج تتوفر لديها الآن إرادة العمل المشترك. وإن القرار ١٩٩/٤٧ هو ثمرة هذه الروح الجديدة. ولذا يجدر بناء على ذلك تشجيع الأمين العام على إجراء دراسة عميقة لنظام المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة وكفالة قيامها بالاستجابة للمبادئ الهامة في موضوع التنسيق المحددة في القرار ١٩٩/٤٧. وقال المتحدث أيضا إن الخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ ترسي أسسا متينة لإجراء الاستعراض الذي يتم كل ثلاث سنوات لتوجهات الأنشطة التنفيذية وأن المبادئ التوجيهية التي ستصاغ سوف تسمح بإقامة نظام للأمم المتحدة قادر على تلبية الاحتياجات والتصدي لتحديات المستقبل.

٧١ - السيد ابليليان (أرمينيا): قال إنه يقدر تقرير الأمين العام (الوثيقة A/48/146/Add.1) المتعلق بالمكاتب المؤقتة للأمم المتحدة كل التقدير.

٧٢ - وأضاف أنه بظهور دول جديدة مستقلة في أوروبا الوسطى والشرقية، بدأت فترة من التقلبات والصعوبات والنزاعات التي لم يسبق لها مثيل. ولم يعد الأمر يعني في الوقت الراهن التمسك بقرارات كانت "مقبولة" في الماضي، بل تناول مشاكل التنمية من منظور جديد شامل. وأضاف قائلا إن فعالية منظومة الأمم المتحدة مرهونة بالطريقة التي تتصرف فيها برامجها وأنشطتها إزاء هذا النهج الجديد للتنمية.

٧٣ - ومن المهم عدم قيام ممثلي الأمم المتحدة في البلدان النامية بعرقلة الآليات القائمة للتنسيق أو استبدالها بأية حال من الأحوال. وينبغي الانطلاق من افتراض أن كل بلد يوجد في مرحلة خاصة من تنميته، وعلى هذا الأساس ينبغي تكييف تدخله مع الموارد المتاحة. ومن العلامات المشجعة ملاحظة أن الأمين العام يولي أهمية كبيرة للسمة الفردية لكل بلد فيما يتعلق بعملية التنمية العالمية.

(السيد ابيليان، أرمينيا)

٧٤ - وقال إن أرمينيا تشيد الآن هيكلها وسياساتها الخاصة واقتصاداتها وإداراتها، وذلك يستلزم تنمية قدراتها المؤسسية والبشرية. ولهذا فإن وجود منظومة الأمم المتحدة في أرمينيا بصورة مستمرة أمر ضروري في هذا الصدد. وأن المكتب المؤقت للأمم المتحدة في أرمينيا ستكون وظيفته الرئيسية تعزيز النهج الجديد المتكامل الذي نادى به الأمين العام.

٧٥ - وقال إن المكتب المؤقت للأمم المتحدة في أرمينيا والحكومة الأرمينية توحدان الآن جهودهما لتيسير الانتقال السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولنجاح هذه الجهود، يتعين على الأمم المتحدة أن تعطي الأفضلية لثلاثة أهداف: السلم، والتنمية والديمقراطية.

٧٦ - وقال إن المطلوب هو مساعدة أرمينيا في حصولها على الوسائل الاجتماعية - الاقتصادية ريثما يتم انطلاق عملية السلم ومساعدتها على إنجاز مرحلة الانتقال دون عوائق نحو مناخ اقتصاد كلي أكثر استقراراً، وذلك مع مراعاة خصائص البلاد حيث لا يوجد نموذج انتقالي فريد يفرض على جميع البلدان.

٧٧ - ومضى قائلاً إن المكتب المؤقت للأمم المتحدة في أرمينيا يتعاون منذ إنشائه مع الحكومة لتعزيز آليات الاستقرار وتنسيق وتسهيل جهود المساعدة الإنسانية. وينبغي له من الآن فصاعداً الاهتمام بصورة متزايدة بتيسير التنمية.

٧٨ - وأنهى المتحدث كلمته قائلاً إن أرمينيا تؤيد دون تحفظ الاقتراح الذي طرحه الأمين العام في تقريره، وأنها تأمل أن تصبح المكاتب المؤقتة الجديدة "مكاتب متكاملة".

٧٩ - السيدة اريستانبيكوف (كازاخستان): قالت إن بلدها، وهو أحد البلدان السبعة التي أنشئت فيها مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة، يعلق أهمية كبيرة على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، الذي سيتيح له الفرصة للاضطلاع دون صعوبات بإصلاحات اجتماعية - اقتصادية عميقة والاندماج في إطار الاقتصاد العالمي. ولذلك فإن بلدها أبرم اتفاقاً مع الأمم المتحدة وقام فعلاً بإعداد أماكن للمكتب المؤقت. وفضلاً عن ذلك، نظمت اجتماعات استشارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والبلدان المانحة وبناءً على طلب الحكومة شرعت منظومة الأمم المتحدة في وضع برامج مختلفة لهم كازاخستان، تتعلق على سبيل المثال بإدارة وتنظيم الشؤون العامة، وتطوير القطاع الخاص، والإصلاحات الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية، والقطاع الاجتماعي والمساعدة الإنسانية. وإضافة لذلك، تمكن مكتب الأمم المتحدة من إجراء

(السيدة اريستانبيكوف، كازاخستان)

تنسيق فعال للمساعدة الطارئة التي قدمها المجتمع الدولي إثر الفيضانات الخطيرة التي كانت البلاد ضحية لها مؤخرا.

٨٠ - وقالت إن كازاخستان ترحب أيضا ببرامج منظومة الأمم المتحدة التي تهتم بالمنطقة بأسرها، كما أن بلدها يولي أكبر قدر من الأولوية لعملية الانتهاء من تنفيذ البرامج الهادفة الى مكافحة نتائج كارثة مركز التجارب النووية في سميبلاتنسك. وأضافت المتحدثة قائلة إن كازاخستان تقدر كذلك الفرص التي اتاحتها منظومة الأمم المتحدة في موضوع التدريب عبر شبكة دولية من حلقات العمل والحلقات الدراسية.

٨١ - وقالت إن هذه النتائج لا تعني أن التعاون بين الأمم المتحدة وكازاخستان يعتبر تاما بصورة مطلقة. بل إن الأمر يعني مجرد تدابير أولية، يطلب أن تكون محلا للتطوير والتحسين. وإن كازاخستان تتطلع الى وجود موحد للأمم المتحدة يعطي أفضلية للتنمية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية، والبيئة والمساعدة الإنسانية وتقديم الخدمات الاستشارية والمعلومات، وذلك نظرا لأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة منسقة كما ينبغي ومضطلع بها بتعاون وثيق مع حكومة كازاخستان.

٨٢ - وقالت إن وفد كازاخستان يؤيد اقتراح الأمين العام الهادف الى تحويل المكاتب "المؤقتة" الى مكاتب "متكاملة" وهو يأمل أن تفضي المناقشات المكثرة لهذه المسألة الى اتخاذ قرار واضح وحاسم بالنظر لأهمية هذه المشكلة للدول المستقلة حديثا.

٨٣ - السيد لوين (ميانمار): قال إن كلمة الأمين العام المساعد قد أتاحت المجال لتحديد النقاط التي تشغل بال عدد من الوفود. وعلى نحو ما أبداه رئيس مجموعة ال ٧٧ فإنه لمن الضروري الحصول على الوقت الكافي لاجراء مشاورات وأن ميانمار تحتفظ بحقها في التدخل بصدد هذا البند في مرحلة لاحقة.

٨٤ - السيد كيلوي (استراليا): لاحظ أن إحدى المسائل الأساسية المطروحة حاليا على الأمم المتحدة تتعلق بالاصلاح الذي ينبغي أن يتيح المجال للمنظمة للاضطلاع بدور أكثر فعالية، ومن هذه الزاوية، فإن فكرة المكاتب المؤقتة تستحق الدعم التام من جانب الدول الأعضاء.

٨٥ - وقال إن الظروف التي استدعت وجود الأمم المتحدة في بلدان البلطيق وبلدان رابطة الدول المستقلة في بداية عام ١٩٩٢ تبرر قرار الأمين العام باستخدام صلاحياته المتعلقة بإنشاء هذه المكاتب.

(السيد كيلووي، استراليا)

وأضاف أن استراليا تؤيد عزم الأمين العام على تعديل تسمية هذه المكاتب التي ستصبح "المكاتب المتكاملة للأمم المتحدة".

٨٦ - وإنه بعبارة أعم، يمكن تنظيم تمثيل الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية وإن استراليا تؤيد التدابير التي اقترحتها الأمين العام لتحسين تنسيق وتكامل أنشطة الأمم المتحدة على مستوى البلدان.

٨٧ - وأضاف أنه إذا كانت التنمية والشؤون الإنسانية تمثل عنصرا هاما لأنشطة هذه المكاتب، يرجى أن تتصل هذه الأنشطة أيضا بالإعلام أو بالدبلوماسية الوقائية أو باقامة السلم وذلك مع موافقة الحكومات المعنية وطبقا لولاية من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

٨٨ - ولا شك أن البعض قد يرى في ذلك إخلالا بسيادة الدول الأعضاء، ولكنه من الواضح تماما أن إنشاء هذه المكاتب يستلزم الحصول على موافقة صريحة من الحكومة المضيفة، وذلك يعتبر أساسيا للحفاظ على المبادئ الجوهرية للعلاقات بين الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء.

٨٩ - واستطرد المتحدث قائلا إن استراليا مع تأييدها للمبادرات المقترحة في إطار العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، فإنها تتساءل أسئلة مختلفة فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة المكاتب المقبلة المتكاملة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمبادئ التوجيهية والمعايير في مجال التنظيم المنصوص عليه في القرار ١٩٩/٤٧، وفيما يتعلق بالتوسع المحتمل للمكاتب المتكاملة ووسائل تجنب الاستخدام المزدوج.

٩٠ - السيد هوريغيشي (اليابان): رحب بالمعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد. وقال إن الحكومة اليابانية تعلق أهمية كبيرة على توحيد الأنشطة الإنمائية التي ستكون أكثر فعالية وأشد إنتاجية. ومن الأهمية العالية بمكان أيضا العمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

٩١ - وفضلا عن ذلك، يجدر تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تعيين ممثلي الأمم المتحدة. ومن المهم جعل الاختيار أكثر شفافية.

٩٢ - ومن المهم من أجل كل هذه الأسباب، أن تدرس بعناية جميع جوانب هذه المسألة.

تنظيم الأعمال

٩٣ - الرئيس: ذكر بأن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الخمسين أن تدرج في جدول أعمالها المسألة المعنونة "تقديم مساعدة طارئة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي لرواندا" وإحالتها الى اللجنة الثانية. ومن الممكن استعراض هذه المسألة جنبا الى جنب مع المسائل الأخرى المتصلة بالمساعدة، وهي البنود ٤١ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٦٩، والتي يتعين على اللجنة الثانية تناولها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأضاف الرئيس قائلاً إنه في حالة عدم سماعه أي اعتراض، فإنه سوف يعتبر أن اللجنة قد وافقت على هذا الاقتراح .

٩٤ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥